مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد الثاني والثمانون
(ديسمبر 2022)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الثاني والثمانون - ديسمبر 2022

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ عبيـــر عبدالمنعم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحـــدة النشـــر

أ/ رانـدا نـوار وحـــــدة النشـــر

أ/ زينب أحمد وحـــــدة النشـــر

أ/ رشـا عاطف وحـــــدة النشـــر

أ/ أمـل حسـن رئيس وحدة التخطيط والمتـابعة

المحرر الفني

ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني

إســلام أشـــرف وحـــــدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. رباب حسن إبراهيم سليمان

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني — عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق — عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل — عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر — أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر — كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن — عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي — (قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت — أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر – مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة — كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي — عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي — كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره — كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم — كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي — نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز — عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود — رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض — كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر — كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي — كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي — رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي — كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل - العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة - الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود - السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت - الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب - سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 82

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**	
1- **مواكب الخزينة الإرسالية واحتفالاتها في مصر إبَّان العصر العثماني (923-1213هـ/1517-1798م)** ..... د. شيرين مصطفى الشافعي	3-52
2- **السياسة الكويتية ومواجهة جائحة كورونا «في ضوء متغيرات النظام الدولي»** ..... د. استقلال دليل العازمي	53-98
3- **المياه كأحد المرتكزات الاقتصادية والسياسية في السياسة الإسرائيلية** ..... د. أحمد جمعة عبد الغني حسن د. رامي علي محمد عاشور	99-130
4- **دور النخبة النسوية في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية (1979م- 2005م)** ..... الباحثة/ أميمة إبراهيم عزت	131-196
5- **تجارة الأسماك وملحقاتها في مصر في العصر العثماني** ..... د. خالد حامد أبو الروس	197-220
• **الدراسات الجغرافية GEOGRAPHICAL STUDIES**	
6- **تقييم استخدام الطاقة الشمسية في دعم شبكة الكهرباء الوطنية لمحافظة بغداد** ..... أ.م.د. علاء محسن شنشول	223-248

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

7- مصطلحا الجيد والرديء في كتب إعراب القرآن الكريم «دراسة تحليلية» **292-251**

الباحث/ إبراهيم محمد نجيب إبراهيم

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMIC STUDIES**

8- **تقدير العلاقة السببية بين حجم الاقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية في مصر** **346-295**

د. سامح محمد عبد السلام قنديل

د. ممدوح عبد المولى محمد عبد السلام

- **الدراسات الفنية TECHNICAL STUDIES**

9- **التجربة العراقية في صناعة آلة الكمان «رياض الفؤادي أنموذجًا»** **388-349**

م.د. زينب صبحي عبد حسين

10- **التكعيبية بين التحليلية والتركيبية** **418-389**

الباحثة/ سحر عبدالكاظم غانم

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

11- TRACCE ARABE NELLA LETTERATURA TOSCANA: CASI DEL TRECENTO FIO RENTINO **3-28**

Dr. Bahaa Najem Mahmood

المياه كأحد المرتكزات الاقتصادية والسياسية في السياسة الإسرائيلية

WATER AS ONE OF THE ECONOMIC AND POLITICAL PILLARS OF ISRAELI POLITICS

د. أحمد جمعة عبد الغني حسن

مدرس اقتصاد بقسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية

كلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

Dr.. Ahmed Juma Abdul Ghani Hassan

Economics teacher at the Department of Political and Economic Sciences Studies and Research

Faculty of Graduate Asian Studies - Zagazig University

ahmedgomaad@gmail.com

د. رامي علي محمد عاشور

دكتوراة العلوم السياسية – جامعة القاهرة

Dr.. Rami Ali Muhammad Ashour

PhD in Political Science - Cairo University

dr_ramy_ashour@hotmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

تولي إسرائيل أهمية كبيرة لموارد المياه في الضفة الغربية، وبحسب بعض المصادر؛ فقد أعطت الأولوية لاحتياجاتها على حساب الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني في مياهه، ويرجع ذلك إلى عاملين:

1- تزايد نسب المياه التي تستهلكها إسرائيل قبل يونيو 1967م وبعده، ومصدرها الضفة الغربية.

2- انتهاج إسرائيل سياسة استيطانية يهودية مكثفة للغاية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وللسيطرة على موارد المياه في هاتين المنطقتين وضعت هذه الموارد- منذ يونيو 1967م- تحت مسئولية دائرة تخصيص المياه والمصادقة عليها في هيئة المياه الإسرائيلية.

ومن خلال حفر الآبار الارتوازية داخل حدود ما قبل يونيو 1967م كانت إسرائيل تضخ المياه الجوفية وتسحبها في الضفة الغربية.

وقبل عام 1967م كانت إسرائيل تضخ من إجمالي إمدادات المياه في الضفة الغربية حوالي 500 مليون متر مكعب سنويًا عن طريق الآبار الارتوازية المحفورة في إسرائيل؛ حيث شكَّل هذا ما يقرب من ثلث استهلاك إسرائيل السنوي للمياه قبل عام 1967م، وشكَّل خمسة أسداس مياه الضفة الغربية، وهذا يفسر الأهمية الكبرى التي توليها الحكومة الإسرائيلية للسيطرة على طبقة المياه الجوفية على طول المنحدرات الغربية للضفة الغربية؛ أي ضخ أسرع من شأنه أنْ يخفِّض منسوب المياه تحت مستوى سطح البحر، مما يجعل المياه شديدة الملوحة، وغير مناسبة للاستخدام البشرى؛ فمنذ يونيو 1967م انتهجت إسرائيل سياسة استيطانية مكثفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن هذه السياسة أُنشئت العديد من المستوطنات اليهودية الزراعية بشكل أساسي.

من هنا يبدو أنَّ موقف إسرائيل السياسي تجاه المستقبل السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، ورفضها إقامة دولة فلسطينية عليهما، وإصرارها على الاحتفاظ بها، يُعزى جزئيًا إلى عامل المياه في هذه الأراضي الفلسطينية؛ حيث تلعب الموارد المائية في الضفة الغربية، وقطاع غزة دورًا مهمًا في تشكيل مفهوم إسرائيل للحكم الذاتي لهذه المناطق، ويبدو أنه من الصعب على إسرائيل قبول تسوية سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤدي إلى تخليها عن سيطرتها على موارد المياه في هذه المناطق.

من جهة أخرى؛ فإن السؤال السياسي الذي سيتعين التعامل معه في كل من الحكومة وفي مفاوضات الحكم الذاتي هو: كيف ستستمر السيطرة الإسرائيلية على الحفر؟ وهل سيتوصلون إلى اتفاق حول هذا الموضوع مع إدارة الحكم الذاتي، أم يتعين على إسرائيل أنْ تُبقي سيطرتها المادية على موارد المياه التي في يدها، التي تتطلب أيضًا جهازًا عسكريًا خاصًا.

"لقد أطلع خبراء المياه الإسرائيليون –مؤخرًا– الدوائر السياسية العليا على مسألة احتمال أنْ تفقد إسرائيل سيطرتها على موارد المياه الأساسية، فمن وجهة نظر هذه الدوائر أنه من غير المتصور ألا تدرج إسرائيل في خطتها للحكم الذاتي موادًا تمنع تطور وضع تفقد فيه إسرائيل القدرة على تأمين نفسها ضد احتمال قدرة عناصر محلية بمساعدة التمويل الأجنبي على ضخ المياه من خلال المياه العميقة؛ حيث الحفر من طبقة المياه الجوفية في غرب السامرة التي توفر ما يقرب من ثلث استهلاك إسرائيل من المياه، وتغذيها المياه التي تنبع من مستجمعات المياه في جبال السامرة.

الكلمات المفتتاحية: (إسرائيل – المياه – التنمية الاقتصادية – الصراع – العرب – الأنهار – استراتيجية – الضفة الغربية – الأردن)

Abstract:

Israel attaches great importance to water resources in the West Bank. According to some sources, it has given priority to its needs at the expense of the inherent rights of the Palestinian people to its waters. This is because of two factors:

(i) A considerable and increasing percentage of the water consumed by Israel before and after June 1967 is originating in the West Bank;

(ii)Israel's pursuit of a very intensive Jewish settlement policy in the West Bank and the Gaza Strip.

To control water resources in these two areas, these resources have, since June 1967, been placed under the responsibility of the Department for Water Allocation and Certification of Israeli Water Commission.

By drilling artesian wells within the pre-June 1967 borders, Israel has been pumping and siphoning off underground waters of the West Bank.

Before 1967, Israel had been pumping away of the West Bank's total water supply some 500 million cubic metres annually by means of artesian wells drilled in Israel. This constituted approximately one-third of Israel's annual water consumption before 1967 and it constituted five-sixths of the West Bank waters. This explains the considerable importance the Israeli Government attaches to control of the aquifer along the western slopes of the West Bank.

Any faster pumping would lower the water table below sea level, making the water highly saline and unsuitable for human use

Since June 1967, Israel has pursued an intensive settlement policy in the West Bank and the Gaza Strip; within this policy many Jewish settlements, mainly agricultural, have been established.

Hence, Israel's political position towards the political future of the West Bank and Gaza Strip, its rejection of the establishment of a Palestinian state on them, and its insistence on maintaining it, appear to be partly due to the water factor in these Palestinian territories,

where water resources in the West Bank and Gaza Strip play an important role in shaping Israel's concept of autonomy for these areas, and it seems difficult for Israel to accept a political settlement in the West Bank and Gaza Strip leading to its abandonment of Control of water resources in these areas.

On the other hand, the political question that will have to be addressed in both the government and in the autonomy, negotiations is: How will Israeli control of drilling continue? Will an agreement be reached on this subject with the Self-Rule Administration, or should Israel maintain its physical control over the water resources in its hands, which also require a special military apparatus."Israeli water experts have recently briefed senior political circles on the question of the possibility that in the framework of the administrative autonomy in the West Bank, Israel would lose control over essential water resources. In the view of these circles it is inconceivable that Israel will not include in its autonomy plan articles that will prevent the development of a situation in which Israel loses the ability to secure itself against the possibility that local elements assisted by foreign finance pump water through deep drilling from the underground aquifer in West Samaria which supplies approximately one-third of Israel's water consumption, and which is fed by water that originates in the watershed of the Samaria mountains,"

Keywords: (Israel - Water - Economic Development - Conflict - Arabs - Rivers - Strategy - West Bank - Jordan)

مقدمة:

في أغسطس عام 2000م صدَّقت الحكومة الإسرائيلية على وثيقة سياسة مائية طويلة الأمد اقترحها مفوض المياه (وزارة البنى التحتية الوطنية – لجنة المياه، المهام طويلة الأمد لقطاع المياه الإسرائيلي)، وقد حددت الوثيقة خطة الإطار العام لسياسة المياه حتى عام 2020م.

في غضون هذه الفترة الزمنية واجهت إسرائيل تحديًا للتعامل مع ندرة المياه المتزايدة، نتيجة لمحدودية الموارد المائية الطبيعية جنبًا إلى جنب مع زيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والجفاف المنتظم؛ لذلك تهدف الخطة إلى الحفاظ على المستوى الفعلي لاستهلاك المياه من قبل الأسر والصناعة والزراعة، مع الحفاظ على موارد المياه الطبيعية للبلاد خاصة خلال السنوات التي يقل فيها معدل هطول الأمطار في فصل الشتاء، التي تفشل في إعادة تغذية شبكات المياه الجوفية والسطحية، وهذا يجعل خطة السياسة مثيرة للاهتمام لتقييم آفاق التنمية المستدامة الإقليمية.

لذلك في هذا البحث سوف تُعد سياسة المياه أداة في النضال من أجل التنمية الاقتصادية؛ حيث تلعب المياه دورًا حاسمًا فيها، وكذلك سوف نلقي نظرة فاحصة على مشكلة ندرة المياه المتزايدة نتيجة للموارد المائية المحدودة وزيادة السكان.

من هنا سعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- كيف أصبحت المياه أداة في الصراع السياسي؟

2- كيف يمكن أنْ تُقوَّض آفاق التنمية المستدامة للسكان في المنطقة؟

وذلك بالاعتماد على المحاور التالية بوصفها محاور رئيسة للبحث:

1- التوزيع المكاني للصراع المائي.

2- الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية.

3- استراتيجية إسرائيل التفاوضية حول المياه.

4- قطاع المياة في اسرائيل.

5- استراتيجية المياه في إسرائيل.

6- المياه في النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني.

7- إشكالية حقوق المياه.

8- مستقبل التفاوض حول المياه مع إسرائيل.

9- الزراعة بوصفها إحدى القطاعات الاقتصادية؛ "معدلات توزيع استهلاك المياه" في إسرائيل.

10- دور المياه في التنمية الاقتصادية الإسرائيلية.

11- مستقبل سوق المنتجات الزراعية الإسرائيلية.

12- اتجاهات الحلول الاستراتيجية للمشكلة المائية العربية الإسرائيلية.

أولًا: التوزيع المكاني للصراع المائي

على الرغم من عدم ارتباط الموارد المائية الإسرائيلية بالحدود السياسية؛ فإن حوض نهر الأردن ومنابعه الشمالية يشكِّل أساس الأطماع الإسرائيلية بحكم طبيعة المعطيات الجغرافية والهيدروجيولوجية التي يتميز بها، مع الأخذ بعين الاعتبار امتداد جغرافية الصراع الإسرائيلي على المياه لتشمل مناطق أكثر اتساعًا تصل في حدودها نهر النيل ودجله والفرات والأنهار اللبنانية، وأهمها لإسرائيل نهر الليطاني، إضافة إلى الأحواض المائية الجوفية في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يظهر التركيز الواضح في الوثائق والمخططات الصهيونية القديمة والمعاصرة على مياه حوض نهر الأردن؛ حيث عملت إسرائيل على السيطرة على منابع هذا النهر باعتبارها جزءًا حيويًا من منظومة مياه المنطقة، ونظرًا لاشتراك أكثر من دولة في حوض هذا النهر؛ فإنه يشكِّل حالة صراع مستمر؛ حيث تطمع إسرائيل في مياه هذا النهر لغزارتها وقربها الجغرافي منها، وكذلك الحال بالنسبة لنهري الليطاني واليرموك، ومنابع المياه السورية واللبنانية الأخرى[1].

وقد أولت إسرائيل نهر الليطاني اهتمامًا كبيرًا بوصفه خزانًا مائيًا مهمًا لها، إضافة إلى أنه يُمثل حدودًا سياسية مائية من جهة الشمال، كما أنه يُزوِّد حوض نهر الأردن بكميات كبيرة من المياه. وأظهرت إسرائيل رغبتها في السيطرة على مياه نهر الليطاني من خلال المشاريع المائية الأمريكية الإسرائيلية، كما هو واضح في نصوص مشاريع كل من: (روتنبرغ – أيونيدس– لاودرميلك – سافاج – هيس – جوردن كلاب – ماكادونالد – جونستون)، على حد سواء[2].

كانت بدايات استغلال إسرائيل لنهر الليطاني عام1967 م عندما توغلت في جنوب لبنان، واحتلته بهدف السيطرة على معظم منابع نهر الأردن، وجعل مياه نبع الوزاني اللبناني جزءًا من أراضيها، كذلك فعلت إسرائيل بـ(نبع الدردارة) الواقع في منطقة (مرجعيون)، واستغلالت مياه.

بعد عام 1978 م، بدأت إسرائيل في نقل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبريا، بمقدار 250 مليون م3 من المياه، وكان من المتوقع أنْ تصل كمية المياه المحولة إلى طبريا في المستقبل إلى أكثر من 450 مليون م3 ، لذلك فاستمرار استغلال إسرائيل للمياه اللبنانية، وتوغلها في أراضي لبنان لتأمين مصادر المياه بعد الانسحاب من الجنوب اللبناني، سيؤدي إلى استمرار الصراع المائي في المستقبل[3].

ثانيًا: الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية

لم تكتفِ إسرائيل بجعل مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1967 م ملكًا لها، تمتلك حق التصرف فيها كيفما وأينما أرادت؛ بل إنها تهدف إلى السيطرة على منابع الأنهار العربية، واحتواء أكبر إيرادات مائية ممكنة ومتاحة في دول الجوار، سواء أمناطق الجنوب اللبناني، أم مياه حوض نهر الأردن، وهذه السياسة ستنعكس سلبًا على شعوب دول المنطقة، بسبب التضخم في النمو السكاني، وكذلك زيادة الإستهلاك المائي.

ومن أهم الاعتداءات الإسرائيلية على المياه العربية؛ تدميرها لمنشآت المشروع العربي لاستغلال مياه حوض نهر الأردن وروافده عام 1965 م؛ حيث عدت إسرائيل المشروع بمثابة إعلان حرب من قبل الدول العربية عليها، وكذلك تدميرها تجهيزات تحويل المياه اللبنانية على نهر الوزاني، ومحطاتها عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان[4].

تعد الأزمة المائية لدى دول حوض نهر الأردن غاية في التعقيد، خاصة أن إسرائيل تعمل بسياستها المائية على استنزاف الموارد المائية الفلسطينية والمياه العربية، وتلحق أضرارًا بالغة باقتصاديات دول المنطقة، وُتعد السبب الأهم في الصراعات والحروب التي جرت في السابق؛ حيث تمثل منطقة حوض نهر الأردن أكثر مناطق النزاع المائي حساسية؛ وذلك لارتباطها المباشر بجوهر الصراع؛ حيث علاقة إسرائيل المباشرة فيها مع كل من (الأردن – سوريا – لبنان)، إضافة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 م.

لا يمكن لإسرائيل الاستمرار في سياستها المائية في المستقبل، ولن يكون بوسعها تحقيق أمنها بالقوة وسياسة فرض الأمر الواقع، وهذا الإدراك الإسرائيلي لهذه المعطيات، هو ما جعل (إسحاق شامير) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق يقول: "إنَّ إسرائيل على استعداد لقبول تفتيش مرافقها النووية، وخضوع أسلحتها غير التقليدية للمراقبة، وكذلك برامجها ذات العلاقة، مقابل حل مشكلة المياه، واعتراف العرب بأحقية إسرائيل في المياه العربية، وهذا

يشير إلى أنَّ إسرائيل تعتبر أمنها المائي أهم من أمنها العسكري؛ بسبب عدم دوام السيطرة بالقوة العسكرية.

في حين أنَّ تحقيق الأمن المائي بشكل سلمي سيحقق لإسرائيل الوجود الطبيعي في المنطقة، وبذلك فإن إسرائيل قد تتراجع عن سياستها المائية لعدة أسباب، أهمها: عدم قدرتها على الاستمرار في السيطرة على الضفة، والجولان لأغراض مائية، وكذلك بالنسبة للاستمرار في استغلال المياه اللبنانية ومياه حوض نهر الأردن بسبب تنامي الاحتياجات المائية المستقبلية لدى شعوب هذه الدول، مع امتلاك إسرائيل للإمكانيات التكنولوجية والمادية والخبرة التي من خلالها تتمكن من تطوير مصادر مائية جديدة(5).

ثالثًا: استراتيجية إسرائيل التفاوضية حول المياه

اهتمت إسرائيل بقضايا التعاون الإقليمي مع دول الجوار في المجالات المختلفة، فقد عدّ قادة إسرائيل أنَّ إبرام الإتفاقيات مع الجوار العربي يجعل دولتهم شريكًا طبيعيًا في ثروات المنطقة المختلفة، التي أهمها الثروة المائية، وفي المقابل نجد أنَّ المطلوب من إسرائيل ليس سوى تقديم بعض التنازلات الجغرافية المحدودة والواضحة بحسب القرارات الدولية، مع ضرورة اعتراف الأطراف العربية كافة بإسرائيل، وبأحقيتها في الوجود في فلسطين.

من هنا ترى إسرائيل أنَّ تأسيس شبكة وطيدة من العلاقات المتبادلة مع دول المنطقة، من شأنه أنْ يحد من القضايا الخلافية المعقدة مثل: الأمن، والأرض، وحقوق الشعب الفلسطيني، وموارده الطبيعية، وذلك استنادًا إلى المصالح المستجدة، وضرورات الاعتماد المتبادل بما يتناسب مع التطورات الدولية والإقليمية، ومتغيرات عناصر القدرة والقوة(6).

إنَّ سياسة إسرائيل في هذا المجال، ستجعلها أمام علاقات طبيعية مع دول الجوار، تُتيح لها علاقات متبادلة للإفادة من كل الامتيازات التي تقدمها المنطقة العربية،

مثل: الأسواق، والمياه، والاستثمار الاقتصادي، والنفط، والعمالة، لذلك تولي إسرائيل أهم قضايا الصراع في المنطقة، والمتمثلة بالمسألة المائية، اهتمامًا خاصًا في المفاوضات، والمعاهدات السلمية. وقد استند الموقف الإسرائيلي تجاه المفاوضات السلمية بخصوص المياه على عدة مبادئ تتمثل فيما يلي:

1- عدم الاستعداد لمشاركة الجانب الفلسطيني في موارد المياه السطحية أو الجوفية بشكل متساوٍ؛ لأنَّ موارد فلسطين المائية عاجزة عن تلبية احتياجات السكان القاطنين فيها؛ حيث إنَّ هناك عجزًا مائيًا كبيرًا بسبب الزيادات السكانية، وسوء الإدارة المائية، والتلوث.

2- رفض السيادة الفلسطينية التنازل عن مياه الضفة الغربية، لما لذلك من مخاطر على المصالح الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل.

3- دمج الأمن المائي بالأمن الحدودي، وبذلك طالبت إسرائيل ضمان مواردها المائية التي تستغلها حاليًا من الأراضي التي تحتلها قبل أي انسحاب منها، وما يقتضيه ذلك من تعديل الحدود الجغرافية في تلك المناطق، ويظهر ذلك من خلال الجدار الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية، قبل أي عمليات انسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع اعتبار أنَّ التعديلات الحدودية ترجع في الأساس إلى أسباب أمنية، ودينية، وسياسية، كما تُشير إلى ذلك بكل وضوح الضمانات المائية التي حصلت عليها إسرائيل من لبنان قبل انسحابها من جنوبه.

4- اعتبار المياه إحدى قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة؛ حيث إنَّ قضية المياه مشكلة عامة، وليست مشكلة سببها إسرائيل، وعلى الجميع أنْ يسهم في حلها[7]. التمسك بأحقية إسرائيل في المياه العربية، استنادًا إلى أسس طبيعية وهيدرولوجية، واعتمادًا على تبريرات اقتصادية، واجتماعية، وفي ذلك تبريرًا إسرائيليًا بشرعية سياسة إسرائيل تجاه موارد مياه المنطقة واستغلالها واستنزافها لها.

وبناءً على ما سبق؛ تعد إسرائيل مسألة المياه قضية وجود وحياة، على عكس الأرض التي تُؤخذ وتُعطى بحسب مقتضيات الواقع والظروف المفروضة، لذا فالاستراتيجية الاسرائيلية تقوم على عدم تقديم تنازلات وانسحابات دون الحصول على ضمانات مائية، واتفاقات واضحة بخصوص المياه(8). وقد أكد على ذلك مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 1991 م، في دراسته التي نُشرت بعنوان "قضية المياه في إطار التسويات بين العرب وإسرائيل"، التي ركزت على الأسس التالية:

1- ضرورة إعطاء إسرائيل من موارد المياه بناءً على احتياجاتها، وليس وفقًا للمعايير، والحقوق، والقوانين، والاتفاقيات الدولية.

2-التوصية بعدم تقديم أي تنازلات في موضوع المياه، لارتباط ذلك بأمن إسرائيل الاقتصادي، والاستراتيجي.

3-رسم حدود جغرافية جديدة للمناطق المراد الانسحاب منها، استنادًا إلى مبدأ الانسحاب الآمن من الناحية المائية.

وقد أشار المحلل العسكري الإسرائيلي" زائيف شيف"، إلى أهمية تعديل الحدود للمناطق المراد التخلي عنها، في كتابه" **الأمن من أجل السلام**"؛ حيث رفض الانسحاب من أية أراضٍ محتلة دون تعديلات نوعية في حدودها تضمن استمرار السيطرة المائية، لأنه يرى أنَّ مشكلة المياه في الأراضي المحتلة تتمثل في تدفق المياه الباطنية من سفوح أراضي الضفة إلى الأحواض الجوفية التي تستغلها إسرائيل وتسيطر عليها، وكذلك الحال بالنسبة للجولان ومناطق الجنوب اللبناني(9).

رابعًا: قطاع المياه في إسرائيل

تُقدر كمية المياه التي يستهلكها السكان الفلسطينيون حاليًا في الضفة الغربية

بحوالي 250 م م3/سنة، وفي قطاع غزة بحوالي 190 م م3/سنة (منزلي وزراعي)، وقد قُننت كميات المياه المتاحة للفلسطينيين؛ فأصبح معدل استهلاك الفرد للمياه للأغراض المنزلية في الضفة الغربية ما بين 25–35 م3 في السنة و23 إلى 38 م3 سنويًا للفرد في قطاع غزة، وفي المقابل يُقدر الاستهلاك المنزلي للفرد في إسرائيل بحوالي 100م3 /سنويًا؛ أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال استهلاك الفرد في قطاع غزة، مع التنويه على أنَّ حوالي 95% من المياه في غزة غير صالحة للشرب حسب مواصفات الصحة العالمية. وتُلاحظ كثافة عدد الآبار الإسرائيلية التي تستنزف الخزان الجوفي الغربي وهو الخزان الأكثر إنتاجية. ويحتاج الفلسطينيون موافقة السلطات الإسرائيلية عند حفر أي بئر مياه خصوصًا في المنطقة (C؛) حيث تكون صلاحية إصدار تراخيص آبار مياه من قبل إسرائيل(*).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الفلسطينيين يتحكمون في نحو 16% من أراضي الضفة الغربية، وحوالى 24 % تتشارك في إدارتها السلطة الوطنية، والباقي تتحكم فيها إسرائيل وتسيطر عليها. كما لا بد من الإشارة إلى الجدار الفاصل الذي بنته إسرائيل داخل حدود الضفة الغربية وآثاره السلبية المدمرة على مصادر المياه والأرض الفلسطينية(13).

أمَّا بالنسبة للمياه الجوفية في قطاع غزة؛ فتُقدر كمية المياه المتجددة سنويًا في هذا الخزان الجوفي الساحلي بحوالي (45– 55) م م3/سنة بحسب حجم الأمطار المتساقطة لعام 2012م وهو (135 م م3/سنة)، في حين تُستخرج أكثر من 180 مليون م3/سنويًا للاستخدامات المختلفة، وقد أدى الاستنزاف الجائر لهذا الخزان إلى تسرب مياه البحر المالحة إليه، وتدهور المياه الجوفيه فيه. ويبلغ عدد الآبار المخصصة للاستخدام المنزلي بقطاع غزة حوالي 200 بئر وأكثر من 4000 بئر جوفية بحجم صغير غير مرخصة.

من جهة أخرى؛ فإنَّ الخزان الجوفي بالقطاع يُعاني من الاستنزاف بسبب عدم توافر مصادر مياه بديلة، فإنَّ الكميات المسحوبة أكبر بكثير من كميات المياه المتجددة، لذا نجد انخفاضًا حادًا في منسوب المياه الجوفية خصوصًا المناطق القريبة من الساحل، ووصل في بعض المناطق إلى 15 مترًا تحت منسوب البحر، مما سمح لدخول مياه البحر وزيادة الملوحة في العديد من الآبار (الزراعية أو الشرب)، كما أنَّ الخزان الجوفي يُعاني من التلوث بالنترات بسبب عدم توافر شبكات الصرف الصحي التي أُهملت خلال سنوات الاحتلال، وزاد الأمر سوءًا جفاف الأودية الثلاثة بالقطاع (وادي غزة – وادي السلقا – وادي بيت حانون) بسبب إقامة إسرائيل سدودًا في المناطق الشمالية والشرقية المحاذية للحدود مع قطاع غزة؛ لحجز مياه الأمطار ومنع سريانها الطبيعي إلى القطاع، مخالفة بذلك القوانين والأعراف الدولية التي تُحرم أية إجراءات تحد من سريان المياه ضمن المجرى الطبيعي.

مما سبق يتضح أنَّ كمية المياه المتوافرة للفلسطينيين للاستخدام المنزلي أقل بكثير من استهلاك الإسرائيليين، وهي بطبيعة الحال أقل بكثير من احتياجاتهم الحقيقية، وتتعرض التجمعات السكانية الفلسطينية في فصل الصيف إلى انقطاع المياه بشكل متواصل، مما ينعكس سلبًا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية[14].

خامسًا: استراتيجية المياه في إسرائيل

لم يغفل القادة الصهاينة قبل قيام إسرائيل– خلال اتفاقيات سايكس بيكو The **Sykes**–**Picot** A عام 1916– أهمية توفير المياه؛ لذا لعبوا دورًا كبيرًا بالتعاون مع المحتل البريطاني لفلسطين في عام 1923م أثناء ترسيم حدود الدولة العبرية في تأمين مصادر المياه لنهر الأردن؛ حيث ضموا مناطق نهري الحصباني والليطاني، بالإضافة إلى ضمان كامل حدود بحيرة طبريا (المخزون الاستراتيجي للمياه في إسرائيل)؛ فمنذ قيام إسرائيل عام 1948م وحتى تاريخه أبقت إسرائيل على

عنصر المياه بوصفه مكونًا استراتيجيًّا لبناء الدولة، خاصة أنَّ قطاع الزراعة والمستوطنات الزراعية جزء رئيسي من المجتمع الإسرائيلي، ويستحوذ على اهتمام العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إسرائيل.

وتعد وزارة البنية التحتية في إسرائيل هي الجهة المسئولة عن اقتراح السياسة المائية، وصياغتها ومناقشتها مع مجلس الوزراء، وكذلك متابعة علاقات إسرائيل الخارجية المتعلقة بالمياه، أمَّا سلطة المياه؛ فهي الجهة الحكومية المنظمة والمراقبة لقطاع المياه.

ومن جهة أخرى؛ تعتمد إسرائيل على الناقل القطري الممتد من طبريا حتى الجنوب في إمدادات غالبية القطاعات المختلفة من المياه، وبحسب الأرقام الإسرائيلية فإن كميات المياه المتاحة في إسرائيل تزيد عن 2100 م م3 /سنويًا، منها 1600م م3 مياه عذبة والباقي مياه مالحة أو من مصادر أخرى(15).

سادسًا: الزراعة بوصفها إحدى القطاعات الاقتصادية "معدلات توزيع استهلاك المياه" في إسرائيل

يحتل قطاع الزراعة في إسرائيل مركزًا مهمًا في الاقتصاد الإسرائيلي؛ فمنذ قيام إسرائيل وحتى تاريخه لا يزال المجتمع الإسرائيلي يتجه إلى الزراعة بهدف الاستهلاك المحلي والتصدير. وتُعد إسرائيل متقدمة على مستوى العالم في تكنولوجيا الزراعة وتصدير التكنولوجيا الزراعية، لذلك فإنَّ قطاع الزراعة يُعد المستهلك الأكبر للمياه بين القطاعات الأخرى بنسبة 56%، بينما يصل الاستخدام المنزلي إلى 38%، والصناعي بمعدل 6%.

وبحثت إسرائيل عن مصادر مياه جديدة لتلبية الطلب المتزايد على المياه من خارج الحدود الإقليمية، وقد بذلت جهودًا ضخمة ومارست ضغطًا سياسيًّا كبيرًا لجلب

المياه من مصر عبر ترعة السلام المتفرعة من نهر النيل، مستغلة تطبيق اتفاقية السلام مع مصر؛ إلا إنَّ المصريين أبدوا معارضة شديدة في هذا المجال لارتباط مصر باتفاقيات دولية مع دول حوض النيل العشرة، وبعد الفشل في هذا السيناريو لجأت إلى الاتفاق مع تركيا على استيراد المياه لتغطية العجز؛ حيث يهدف المشروع– من جانب آخر– إلى تشجيع دول المنطقة وحتى دول الخليج في المنظور البعيد للدخول في مثل هذه المشاريع تحت شعار أنَّ مشكلة المياه تكمن في عدم كفاية المصادر المتاحة لبلدان المنطقة، ولصرف النظر عن الحقوق المائية الفلسطينية وتأجيل التفاوض النهائي بخصوص المياه، أو إلغاء التفاوض إنْ أمكن من خلال شعار "إنَّ حل أزمة المياه يكمن في التعاون الإقليمي بين دول المنطقة"، والبحث معًا في تمويل مشاريع مشتركة، وفى المقابل في 1997م، أقامت تركيا مشاريع استثمارية لتنقية المياه على حوض نهر (مانافجات) لتوفير ما يقارب من 180 م م3/سنة لتغطية احتياجات دول الشرق الأوسط التي تعاني من النقص في المياه.

وقعت إسرائيل في الرابع من مارس 2004م عقدًا؛ لاستيراد 50 مليون متر مكعب من المياه من تركيا لتوافر مصادر المياه بها عبر نهر (مانافجات) الواقع في الجنوب، على أنْ تُنقل المياه إلى ميناء (المجدل) بإسرائيل بطول بحري يصل إلى 600 كم.

تكمن الفكرة في نقل المياه عبر خط مواسير تحت البحر، أو عبر ناقلات ضخمة (Super Tankers)، أو بالونات عائمة (Floating Bags) تجرها سفن خاصة بذلك. يصل تدفق النهر إلى 140 م3/ثانية ويمكن تصدير ما معدله 60 م3/ثانية، ويمكن أنْ تحمل الناقلات الضخمة 250000 م3، وتفرغها في ميناء قرب مدينة (المجدل) على بعد 3.25 كم من الساحل[16].

وفي مارس 2006م ألغت إسرائيل الاتفاقية بموافقة تركيا، وبقناعة الطرفين بأنَّ المشروع غير مجدٍ بسبب الارتفاع الملحوظ في تكاليف النقل بالسفن، عدت

إسرائيل خيار استيراد المياه غير محبذ، وفضلت إنشاء مشاريع تحلية مياه البحر كالتي أنشئت في (المجدل) بوصفه حلًا أكثر واقعية واستدامة.

سابعًا: المياه في النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني

أدرك اليهود القادمون إلى فلسطين قبل قيام إسرائيل أهمية نهر الأردن، وأوضحوا هذا الأمر لبريطانيا التي حرصت في أثناء تقسيم المنطقة بينها وبين فرنسا في عام 1920م بعد انعقاد مؤتمر "سان ريمو" San Remo على إدخال نهر الأردن وروافده ضمن حدود فلسطين التاريخية؛ ففي عام 1926م نجح المستوطنون اليهود في الحصول على امتياز حكومة الانتداب؛ حيث تُتيح لهم استغلال مياه نهر الأردن، وروافده لمدة (70) سنة، وحرمان إمارة شرق الأردن من استغلاله إلا بموافقة المستوطنين، وفي عام 1944م أوصى الخبير الأمريكي W. Lowedermilk الوكالة اليهودية في فلسطين بضرورة الاستيلاء على مياه النهر، وتحويلها إلى شمال وسط فلسطين، ومحاولة إيصالها إلى النقب من أجل الزراعة.

وفي عام 1959م أطلقت إسرائيل ما يُسمى بـ(المشروع القومي) الذي يتلخص في تحويل (500) مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن إلى طبريا لتخزينها واستغلالها في زراعة منطقة النقب (حوالي 50% من مساحة اسرائيل) لتشجيع الاستيطان بالنقب، وقد حاولت الدول العربية منع هذا التحول إلا إنَّ الأوضاع السياسية في الدول العربية في ذلك الوقت لم تنجح، وعُقدت قمة عربية بالقاهرة في يناير 1964م، وتبنى المؤتمر"المشروع العربي" الذي حدد نصيب الجزء الشمالي من الغور الغربي بـ 45 م م3، والقسم الأوسط بمقدار 64 م م3، والجزء الجنوبي من الغور الغربي بـ 193 م م3، وبذلك يكون نصيب الضفة الغربية 257 م م3 /سنة من نهر الأردن، ولكن القمة فشلت بسبب خلافات سياسية بين الدول العربية، واستغلت إسرائيل هذه الخلافات، ونجحت في تنفيذ المشروع، ونقلت المياه للنقب في عام

1964م في وقت أقل من المتوقع، وترتب على ذلك شُح المياه في مجرى النهر، وزيادة ملوحته التي تصب في البحر الميت.

وفي بداية عام ك1980؛ حاول الأردن بالاتفاق مع سوريا بناء سد المقارن على نهر اليرموك؛ إلا إنَّ إسرائيل هددت بقصف السد بحجة تأثيره السلبي عليها، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف التوتر وأرسلت مندوبها لينوب عن إسرائيل في المطالبة بما تدعيه؛ حيث طالب برفع حصة إسرائيل من 25 إلى 40 م م3/سنة، بالإضافة إلى كمية 140 م م3/سنة وجعلها حصة للضفة الغربية، ونية إسرائيل ليست الضفة الغربية الفلسطينية، وإنما المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية؛ حيث إنَّ نصيب إسرائيل في نهر الأردن لا يتجاوز 23%، وهو مقدار ما يحمله نهر (دان/ تل القاضي)، لكنها تستغل ما يزيد عن 1007 م م3/سنة من المياه التي تصب في نهر الأردن، بالإضافة إلي نهر اليرموك والأودية المجاورة وتجمعها في بحيرة طبريا؛ حيث تبلغ مساحة بحيرة طبريا حوالي 160 كم2، ورغم أهمية البحيرة الاستراتيجية في تجميع المياه داخل حدود إسرائيل؛ فإنَّ كمية الفاقد منها كبيرة في حدود (300 م م3/سنة). وتُنقل المياه من البحيرة من شمال إسرائيل حتى جنوبها عبر الناقل القطري.

وتبلغ كمية المياه المنصرفة إلى نهر الأردن بعد التقائه بنهر اليرموك في الوقت الراهن بـ 50 م م3/سنة، وهي مياه شديدة الملوحة، ولا تكفي للمحافظة على النظام الإيكولوجي بحوض النهر، خصوصًا في أسفل النهر، فضلًا عن تقليص مساحة البحر الميت بسبب عدم كفاية مياه النهر الواردة إليه؛ حيث إنَّ اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1997 م تسري على مجاري المياه الدولية ومن ضمنها حوض نهر الأردن، فإنَّ على الأطراف المشاطئة للحوض التعاون، واتخاذ الحماية بشكل يضمن التقاسم

العادل لدول الحوض[17].

إنَّ فلسطين دولة مشاطئة على نهر الأردن، ولها حقوق مائية في نهر الأردن؛ حيث يصل طول الجبهة الفلسطينية المطلة على النهر 100 كم حتى البحر الميت، وتصب فيه أودية تنحدر من الضفة الغربية يبلغ عددها 41 واديًا، وعليه من المفترض أنْ يكون للفلسطينيين حصة من مياه نهر الأردن، ولأنَّ إسرائيل استولت على كامل الحصة بتحويل مياه النهر إلى بحيرة (طبريا)؛ فيُصبح على إسرائيل أنْ تعطي الفلسطينيين حقوقهم، وسيادتهم في مياه النهر، ويُمكن أنْ يحدث ذلك إمَّا بمفاوضات مباشرة ثنائية، أو متعددة تضمن حق الفلسطينيين في المياه طبقًا للقوانين والأعراف الدولية، وتحت رعاية أممية.

ثامنًا: إشكالية حقوق المياه

من الأساليب التي تطرحها إسرائيل عند تفاوضها مع الفلسطينيين حول المياه، هو رفع شعار "دعونا نناقش احتياجاتنا من المياه بدلًا من حقوقنا في المياه"، وكما تشترطها إسرائيل في أية محادثات أو مفاوضات تخص المياه تشترط أيضًا الإقرار بأنَّ المنطقة تُعاني شحًا في مصادر المياه المتجددة، ولا تُلبي احتياجات التنمية لجميع الأطراف، وأنَّ حل أزمة المياه لا يكمن في إعادة توزيع مصادر المياه في الأحواض المشتركة بحسب عدد السكان، إنما في التعاون الإقليمي وتطوير مصادر مياه جديدة (تقليدية وغير تقليدية) باعتبار أنَّ التقادم في استخدام المصادر المائية هو وضع قائم، وغير قابل للتغيير أو التفاوض عليه، ودائمًا تُوجه الحل نحو مشاريع التحلية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في قطاعات الزراعة والصناعة أو استيراد مياه من خارج المنطقة، كذلك لم تُحدَّد المناطق التي يُسحب كميات المياه (70–80) م م3 منها أو مصدرها، هل هي مياه جوفية أم تحلية أم أخرى، وما أسعارها وجودتها (النوعية– الضغط– الاستمرارية).

من المفترض أنَّ المرحلة المؤقتة قد انتهت عام 1999م، ثم تبدأ المفاوضات النهائية؛ إلا إنَّ انتفاضة عام 2000م أجلت كل شيء، كذلك لم يتطرقوا مطلقًا إلى الحقوق المائية أو حق المشاطأة على نهر الأردن، ويُشيرون إلى التعاون بين الطرفين في معالجة قضايا التلوث، ولا ينسبون تلوث نهر الأردن إليهم، ولم يهتموا بتنفيذ محطات صرف صحي بالضفة الغربية على مدار سنوات الاحتلال.

وقد عرض الإسرائيليون على الفلسطينيين إقامة محطة لتحلية مياه البحر في (الخضيرة)؛ لتزويد الضفة الغربية بالمياه، على أنْ تنشئها وتدير تشغيلها إحدى الدول المانحة، لكنَّ الفلسطينيين لم يتجاوبوا مع العرض، ربما لاعتراضات سياسية وسيادية[20].

أمَّا موضوع 5 مليون متر مكعب/سنة لمدينة غزة التي اتُفق عليها في المرحلة المؤقتة؛ فقد مدَّ الإسرائيليون الشبكة والمرافق المطلوبة، ولم يتبق مسافة (300) مترًا عن الحدود مع غزة، ولم تُنفذ في الجانب الفلسطيني حتى تاريخه بسبب المتغيرات السياسية التي حدثت بغزة .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الكميات ستُباع للجانب الفلسطيني، مثل: أسعار التحلية، وتكلفة النقل والضخ، الأمر الذي يُعد عائقًا ماليًا أمام الفلسطينيين للاتفاق والالتزام به، والسؤال طالما أنه سوف تُدفع تكلفة إنتاج ونقل 5 م م3 /سنة من محطة (المجدل) حتى شرق غزة (المنطار)؛ فالأجدى اقتصادًيا وسياسيًا إنشاء محطة لتحلية مياه البحر على شاطئ غزة؛ حيث يُمكن زيادة طاقة المحطة مع الزمن مستقبلًا، وتمكين الجانب الفلسطيني من كسب الخبرة في إدارة مثل هذه المحطات وتشغيلها، والأهم إسقاط جملة "إنَّنا حصلنا على حقوقنا المائية" من خلال الكمية التي حددت لغزة في طابا.

أمَّا بالنسبة لكمية 70–80 مليون متر مكعب/سنة التي حُددت للضفة الغربية في المرحلة النهائية؛ فإنها لا تغطي الحد الأدنى لتلبية الزيادة السكانية والمشروعات التنموية، والأهم أنَّ تكلفة الإنتاج والنقل ستُدفع لشركة (مكوروت)؛ أي

أنَّ هذا سيكون عقدًا تجاريًا يخضع للارتفاع في الأسعار مما يؤثر سلبًا على حياة السكان بالضفة الغربية[21].

وجاءت وجهة النظر الإسرائيلية في قضية المياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين بموجب تقرير بعنوان:

The Israeli-Palestinian Water Conflict: An Israeli Perspective"

الذي أعده المحاضر بالجامعة العبرية وعضو مجلس سلطة المياه البروفسور/"**حايم جفرتزمان**" Haim Gvirtzman– من مركز بيجن– السادات للدراسات الاستراتيجية والصادر في يناير 2012م؛ حيث يشير التقرير إلى أنَّ الفلسطينيين يطالبون بحقوقهم المائية على النحو التالي:

400	مليون متر مكعب من الأحواض الثلاثة بالضفة الغربية
100	مليون متر مكعب من السهل الساحلي /قطاع غزة
200	مليون متر مكعب حصة الفلسطينيين من نهر الأردن

أي أنَّ إجمالي ما يطالب به الفلسطينيين ما يعادل 700 مليون متر مكعب/سنة.

يستعرض الكاتب مراحل تطور كميات المياه التي يستهلكها الفلسطينيون على مدى الستين سنة الماضية في الضفة الغربية على النحو التالي:

فترة الانتداب البريطاني	1917–1948	25 مليون متر مكعب
الإدارة الأردنية	1948 –1967	41 مليون متر مكعب
الاحتلال الإسرائيلي	1967–1995	120 مليون متر مكعب

وهنا يطرح التقرير الصادر عن سلطة المياه الإسرائيلية (2009) مقارنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من حيث نصيب الفرد من استهلاك المياه للأغراض

المختلفة: منزلية، وزراعية، وصناعية، دون إضافة أية كميات من التحلية، أو حصاد الأمطار، أو مياه الصرف الصحي المعالجة

و يعتقد الكاتب أنَّ الاحتلال قد أخلى الضفة الغربية بالكامل تنفيذًا لاتفاقية السلام، وهذا ما لم يحدث حتى الآن، وتناسى الجدار العنصري وتأثيراته السلبية على السكان وممتلكاتهم بشكل عام، وعلى مصادر المياه بشكل خاص، ولم يُشر الكاتب أيضًا إلى التزايد النسبي في الكميات على مدار السنوات، ولم يشر إلى عدد السكان المستفيدين من المياه، ونصيب الفرد في الضفة الغربية مقابل نصيب الفرد في إسرائيل، وأنَّ (150) قرية في الضفة الغربية حتى تاريخه لا تتوافر بها شبكات مياه، وكم تجمُّع إسرائيلي دون شبكة مياه، فلا يحق للفلسطينيين سوى حفر آبار بالخزان الشرقي شديد الملوحة، و لم يُتطرق إلى الكميات التي سُحبت من الخزان الجوفي في قطاع غزة على مدار سنوات الاحتلال؛ فإسرائيل تستهلك ما يزيد عن 2200م م3/سنة لصالح 7 مليون إسرائيلي، في حين أنَّ 4.5 مليون فلسطيني لا يزيد استهلاكاتهم عن 450م م3/سنة؛ أي بنسبة 1:3 مع فارق كبير في النوعية والاستمرارية[22].

تاسعًا: مستقبل التفاوض حول المياه مع إسرائيل

شكَّل انتخاب حماس في فلسطين عام 2006م نقطة تحول جديدة في العلاقات المائية الإسرائيلية الفلسطينية؛ حيث أنهى أشكال التعاون كلها بين البلدين، ومنذ ذلك الحين تبنت إسرائيل استراتيجية أحادية الجانب لإدارة المياه، ونتيجة التطور التكنولوجي بدأت إسرائيل في تشغيل محطات تحلية مياه على نطاق واسع في عام 2007م.

وفي عام 2009م مثلت المياه المُحلاة حوالي 20٪ من احتياجات إسرائيل للاستهلاك المحلي، وخططت الدولة لزيادة هذه الحصة لتغطية ما بين الثلث والنصف لاستهلاكها المنزلي بحلول عام 2015م.

وفي عام 2015م ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنَّ "أكثر من 50 % من مياه للمنازل الإسرائيلية، والزراعة، والصناعة تُنتج الآن بشكل مصطنع، بما في ذلك مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعاد تدويرها، وبينما نجحت إسرائيل في إيجاد مصادر مياه إضافية لتغطية احتياجات سكانها؛ يعاني السكان الفلسطينيون من نقص في المياه؛ حيث تُضخ المياه في غزة بمستويات غير مستدامة.

اليوم وصل التعاون في مجال المياه بين البلدين إلى طريق مسدود بشكل كبير[23].

على الرغم من أنَّ تقدير التغذية السنوية المتفق عليه في نظام المياه المشتركة هو المفتاح لتوزيع عادل للموارد بين الأطراف التي تشترك في الموارد، وأنَّ طبقة المياه الجوفية الجبلية في الغالب في الضفة الغربية تُجدد من خلال تسلل الأمطار وتساقط الثلوج[24]؛ فإنَّه بسبب الخلافات حول الموقع الدقيق للحدود الشرقية لطبقة المياه الجوفية الغربية يصعب تقدير التغذية السنوية لحوض طبقة المياه الجوفية الغربية بشكل موثوق[25].

بالإضافة إلى عدم تفصيل النماذج ذات الصلة بالمناخ بشكل كافٍ لتمكين تقييمات تأثيرات تغير المناخ على معدل إعادة شحن المياه الجوفية في طبقة المياه الجوفية الجبلية[26]. ووفقًا لبحث حديث؛ فلا يزال من الصعب دمج تغير المناخ في خطط مستقبلية على الجانب الإسرائيلي[27].

بالإضافة إلى ذلك؛ يؤثر هذا الوضع غير الواضح أيضًا على حساب توافر المياه للاستهلاك السنوي في المنطقة، ويزيد أيضًا من صعوبة تحديد معدلات الاستخراج المستدامة، ففي وقت اتفاقية أوسلو الثانية اتفق فريق مشترك من خبراء المياه الإسرائيليين والفلسطينيين على أنَّ العائد السنوي للخزان الجبلي الجوفي يبلغ 632 مليون متر مكعب، ومع ذلك؛ فقد تجاوز سحب المياه الحالي هذا بشكل كبير، على الرغم من توفر مجموعة من تقديرات التغذية في الحوض الغربي للخزان الجوفي[28].

علاوة على ذلك؛ فإن النمو السكاني وتغير المناخ سوف يفرضان ضغوطًا كبيرة

على توافر الموارد المائية في هذه المنطقة؛ حيث سيزداد عدد السكان في الضفة الغربية بشكل كبير بمعدلات سنوية تبلغ 2.18٪ لفلسطين و1.67٪ لإسرائيل، وسيزداد الإجهاد المائي الإقليمي بشكل كبير، وستزداد المفاوضات بين الطرفين صعوبة[29].

من جهة أخرى؛ فإنَّ ما يزيد الأمر صعوبة هو وجود عجز تراكمي حالي في موارد المياه المتجددة في إسرائيل يبلغ حوالي 2 مليار متر مكعب، وهو مبلغ يعادل الاستهلاك السنوي للدولة. وقد أدى العجز أيضًا إلى التدهور النوعي لموارد المياه الجوفية الصالحة للشرب التي أصبحت –جزئيًا– إمَّا ذات جودة قليلة الملوحة أو ملوثة ؛ حيث عانت إسرائيل أربع سنوات متتالية من الجفاف، وأدت الزيادة في الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية –بسبب النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة – وكذلك الحاجة إلى توفير المياه وفقًا للتعهدات الدولية، إلى الإفراط في استخدام مصادر المياه المتجددة، وقد أسهمت سياسة قطاع المياه في إسرائيل –لا سيما في العقد الماضي– إلى جانب عدم وجود إجراءات كافية لمواجهة حالة نقص المياه الوشيكة في تفاقم الأزمة الحالية؛ حيث عانى القطاع الزراعي أكثر من غيره بسبب الأزمة نتيجة النقص؛ حيث كان لا بد من تقليص مخصصات المياه للقطاع بشكل كبير؛ مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية.

أدت الأزمة الحالية إلى إدراك أنَّ الخطة الرئيسة للتغييرات السياسية والمؤسسية، والتشغيلية، مطلوبة لتحقيق الاستقرار في الوضع، وتحسين التوازن المائي في إسرائيل من منظور طويل الأجل[30]، الأمر الذي يعني زيادة في مخصصات المياه لإسرائيل على حساب أي جانب، سواء الجانب الفلسطينى أم غيره، خاصة إذا ربطنا ذلك بمشروعات أخرى من شأنها التأثير على حصص المياه لبعض الدول العربية تكون إسرائيل طرفًا فيها بطريقة غير مباشرة (سد النهضة).

عاشرًا : دور المياه في التنمية الاقتصادية الإسرائيلية

تصف إسرائيل نفسها بالمبتكر العالمي في مجال تكنولوجيا المياه، حتى أنها أقامت شراكات لتبادل الخبرات مع دول مثل الهند من خلال الري بالتنقيط وإعادة تدوير المياه وتحلية مياه البحر؛ فقد زادت إسرائيل من جودة المياه التي سيطرت عليها في الأراضى المحتلة وكميتها، متجاهلة تمامًا نقص المياه في غزة والضفة الغربية[31].

ترتب على هذا جني إسرائيل ملايين الدولارات سنويًا أرباحًا من استصلاح الأراضي واستغلال المياه في الزراعة؛ ففي عام 2018م صدَّرت إسرائيل ما قيمته 350 مليون دولار من الخضراوات، و250 مليون دولار من التمور والأفوكادو والمانجو، وعصائر الفاكهة بقيمة 215 مليون دولار، والحمضيات بقيمة 193 مليون دولار، و188 مليون دولار من الأغذية المصنعة، و151 مليون دولار من البذور، وتعادل هذه الصادرات الزراعية وحدها ثلاثة أرباع إجمالي صادرات نيجيريا (أكبر اقتصاد في إفريقيا) من السلع غير الوقودية وغير البحرية، وهذا من بلد لا يملك سوى (295) ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة؛ أي أقل من (315) ألف هكتار التي تشكل ولاية رود آيلاند – أصغر ولاية في الولايات المتحدة.

من جهة أخرى؛ زرعت إسرائيل أكثر من 40% من الخضروات والمحاصيل في البلاد؛ حيث تصدر إسرائيل الغالبية العظمى من البطيخ المزروع في وادي عربة (صحراء وادي الأردن).

بالإضافة إلى إنشاء إسرائيل مزارع الأسماك، وبساتين الزيتون، وكروم العنب، ونخيل التمر، ومحاصيل للصناعات البديلة في المناطق المستصلحة زراعيًا من الأراضى المحتلة، لدرجة أنَّ تلك المناطق في صحراء إسرائيل تعد الآن أكبر منتج وموزع للجوجوبا، وهو محصول يُنتج الزيت لسوق مستحضرات التجميل، وتُمثل الجوجوبا الإسرائيلية ما يقرب من 50 % من إجمالي الإنتاج العالمي.

وإجمالًا منذ عام 2010م حتى عام 2019م، صدَّرت إسرائيل فواكه

وخضروات بقيمة إجمالية قدرها 2.1 مليار دولار أمريكي، صُدِّر 66٪ منها إلى السوق الأوروبية، وزُرعت هذه المنتجات في الأراضي المحتلة، وتحتكر إسرائيل الزراعة هناك؛ حيث إنَّ السيطرة الإسرائيلية على المياه والأراضي في الضفة الغربية تمنع تطوير الزراعة الفلسطينية، بالإضافة إلى أنَّ الزراعة في الضفة الغربية حولت المستوطنات نفسها إلى شركات مربحة من خلال إنشاء مرافق مياه ومحاصيل وشركات تصدير تخدم الاقتصاد الإسرائيلي[32].

وبين عامي 1950م و2006م، ارتفع استخدام المياه للزراعة في إسرائيل بمقدار أربعة أضعاف، في حين زاد الإنتاج الزراعي بنسبة 21.2 (14) مرة، كما أنَّ ما يقرب من 55% من المياه المستخدمة في الزراعة الإسرائيلية هي مياه هامشية، و80% من البساتين في صحراء النقب في الجنوب تُروى باستخدام المياه المعاد تدويرها[33].

وبينما زادت قيمة الصادرات في القطاع بنسبة 3.2٪ ، أفاد تقرير سنوي لوزارة الزراعة والتنمية الريفية أنَّ قيمة إنتاج الزراعة الإسرائيلية ارتفعت بنسبة 0.9٪ في عام 2017م .

وقال التقرير إنَّ الناتج الزراعي الإسرائيلي في عام 2017م بلغ 30 مليار (حوالي 8.22 مليار دولار أمريكي)، مضيفًا أنَّ إجمالي الصادرات الزراعية للبلاد بلغ 1.19 مليار دولار العام الماضي، ونُقلت معظم الصادرات الزراعية من إسرائيل عن طريق البحر خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي وروسيا[34].

ومع وجود أكثر من 1800 منشأة؛ يلعب قطاع تجهيز الأغذية الإسرائيلي دورًا مهمًا في الاقتصاد المحلي؛ حيث تعد صناعة تجهيز الأغذية الإسرائيلية صناعة مبتكرة، وتقدم باستمرار منتجات جديدة إلى السوق.

وفي عام 2017م، بينما بلغت الإيرادات السنوية لصناعة المشروبات والتبغ 2.3 مليار دولار، بلغت الإيرادات السنوية لمصنعي الأغذية الإسرائيليين 17.8 مليار دولار، وقد تجاوزت مبيعات السلع الاستهلاكية الإسرائيلية سريعة الحركة (12) مليار دولار في عام 2018م[35].

الحادي عشر: مستقبل سوق المنتجات الزراعية الإسرائيلية

من المتوقع أنْ يسجل سوق الزراعة في إسرائيل معدل نمو سنوي مركب قدره 5.50٪ خلال الفترة (2021–2026)؛ حيث إنَّ التقدم التكنولوجي والابتكار المتزايد، والمستوى العالي للاستثمار في البحث والتطوير، والتوسع المحتمل لموارد المياه هي العوامل الرئيسة الثلاثة وراء نمو السوق، فضلًا عن أنَّ إسرائيل تعتبر رائدة عالميًا في التقنيات الزراعية، وتخطط الحكومة لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي[36].

الثاني عشر: اتجاهات الحلول الاستراتيجية للمشكلة المائية العربية الإسرائيلية

من خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى استنتاج مفاده أنَّ الاتجاه الهيدروأوسطي يعد الحل الأنسب؛ حيث يقوم هذا الاتجاه على مبدأ ضرورة التعاون بين العرب وإسرائيل بوصفه أساسًا لحل الأزمة المائية في المنطقة، وعدّ إسرائيل جزءًا في كل الحلول الاستراتيجية بإتقان علومها المتقدمة، وكذلك باعتماد رأس المال العربي، والعمالة العربية، والسوق، والمواد الأولية، ومصادر الطاقة، وتستند الحلول الهيدروأوسطية العربية إلى الأُسس التالية في طرحها لحل الأزمة المائية:

1– المكانة العلمية والتكنولوجية، وكفاءة الخبرة الإسرائيلية في مجالات إدارة موارد المياه واستغلالها.

2– التحالف الإسرائيلي التركي، بوصفه عامل ضغط على الأمن المائي العربي في مياه (دجلة – الفرات)، في كل من العراق وسوريا.

3– أهمية ما تُسيطر عليه إسرائيل، بخصوص منظومة مياه حوض نهر الأردن، وأثر ذلك في تنمية شاملة لموارد مياه الدول ذات العلاقة.

4– الدعم الأمريكي لأي مشروع مائي يدخل إسرائيل بوصفه طرفًا في منظومته، بوصفه مشروعًا هيدروسياسيًّا.

وبأي حال من الأحوال ؛ فإنَّ حلول الهيدروأوسطية تأتي علاجًا لضعف الإرادة

العربية في استرجاع الحق العربي من إسرائيل؛ حيث أثبت تاريخ إسرائيل في فلسطين والمنطقة عدم إمكانية قبول القوانين الجغرافية لإسرائيل جزءًا من معطيات الواقع الطبيعية، أمَّا الهيدروأوسطية الإسرائيلية ؛ فتقوم على الاعتبارات والمبادئ الآتية:

1- إقرار الجانب العربي واعترافه بحقوق إسرائيل المائية، وقبول الأمر الواقع بنسيان حقوق الماضي المائية أساسًا لإقامة مشروع السلام الهيدروأوسطي.

2- إيجاد قناعة عربية بأنَّ موارد المنطقة المائية تعاني من اضطراب التوزيع الجغرافي"؛ فهي متقطعة وصغيرة وذات تركيزات مبعثرة، الأمر الذي يقتضي إيجاد شبكات متصلة لنقلها، وإعادة تنظيم توزيعها؛ حيث إنَّ" المصادفات الجغرافية "لم تُوفق في عملية التوزيعات المائية، وكل ذلك لهدف إسرائيلي وحيد ومتكامل يتجلى في محاولة تقويض شرعية الاستخدام المحلي، وعدم جواز تحويل ونقل موارد مياه منطقة ما لُتستغل خارج نطاق جريان نظامها الطبيعي، وبذلك يمكن تحويل مياه النيل إلى النقب، أو مياه الفرات إلى فلسطين، ونقل مياه نهر الأردن خارج نظام حوضه التصريفي إلى مختلف المناطق الإسرائيلية.

3- الربط الإسرائيلي والتلازم بين الأمن العسكري الاستراتيجي، والأمن المائي على أساس أنّه لا معنى لأمن إسرائيل العسكري بمعزل عن أمنها المائي، وذلك يهدف إلى تمسك إسرائيل بكل موارد المياه التي تسيطر عليها حقًا مكتسبًا، والاستحواذ على موارد إضافية، باعتبار العجز المائي وضيق الموارد المائية عن الاحتياجات. وتدخل الهيدروأوسطية الإسرائيلية تركيا بوصفها ورقة ضغط مهمة على الجانب العربي بالنسبة إلى المساومات المائية، وبذلك تنظر إسرائيل في الهيدروأوسطية بوصفها أداة لإحكام سيطرتها المائية،والتوسع فيها، وضمان استمرار هذه السيطرة بتقبل عربي لها إلى حد ما.

الهوامش

1- د /هيثم الكيلاني، "الدور العسكري في مسألة المياه الإقليمية العربية"، (القاهرة: جامعة الدول العربية، إبريل 2002 م)

2- المرجع السابق نفسه.

3- د/ محمد عبد الغني سعودي، " الجغرافيا والعلاقات السياسية الدولية"، (القاهرة: المكتبة النموذجية، 2003م)

4- د/ محمود سمير أحمد،" معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط"، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1991م) .

5- أحمد الكايد،" الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية"، (القدس: مجلة صامد الاقتصادي، ع 88 ابريل 1998 م).

6- المرجع السابق.

7- د. حسن عبد القادر صالح، "حرب المياه بين العرب وإسرائيل"، (القاهرة: جامعة الدول العربية، مجلة شئون عربية، ع 55، سبتمبر 2004 م) .

8- المرجع السابق.

9- د .جمعة رجب طنطش، المياه في فلسطين- دراسة في الجغرافيا السياسية والاقتصادية"، (طرابلس: دار الجماهيرية للنشر، 1989 م).

(*) هي إحدى مناطق الضفة الغربية المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو الثانية؛ حيث تشكل المنطقة (c) حوالي 61% من أراضي الضفة الغربية.

10- Munther J. Haddadin," THE JORDAN RIVER BASIN Water Conflict and Negotiated Resolution "(world water assessment programme,2012).

11- Ibid.

12- د .جمعة رجب طنطش،"المياه في فلسطين"، مرجع سبق ذكره.

13- Haim Givertzman," The Israeli-Palestinian Water Conflict: An Israeli Perspective" (Israel, Bar-Ilan University, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security and Policy Studies,2012)p.6.

14- Ibid.

15- Munther J. Haddadin," THE JORDAN RIVER BASIN Water Conflict and Negotiated Resolution", op.cit.

16- Olga Slepner," Israel Water Authority – Towards WWF VI" (Israel, The Governmental Authority for Water and Sewage,2012).

17- حسن عبد القادر صالح، "حرب المياه بين العرب وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

18- Yoav Kislev, Water Pricing in Israel in Theory and Practice
http://departments.agri.huji.ac.il/economics/teachers/kislev_yoav/Kislev-pricing1.pdf

19- Idem.

20- عبد القادر رزيق المخادم،" الأمن المائي العربي"، (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 1999م).

21- د/ محمود سمير أحمد، " معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره.

22- المرجع السابق.

23- Israel-Palestine: Water Sharing Conflict https://climate-diplomacy.org/case-studies/israel-palestine-water-sharing-conflict

24- Amnesty International. Troubled Waters-Palestinians Denied Fair Access to Water; Amnesty International Publications: London, UK, 2009

25- Mansour, M.; Peach, D.W.; Hughes, A.G.; Robins, N.S. Tension over Equitable Allocation of Water: Estimating Renewable Groundwater Resources beneath the West Bank and Israel; Geological Society; Special Publications: London, UK, Volume 362, 2012.

26- The World Bank. West Bank and Gaza, Assessment of estrictions on Palestinian Water Sector Development; The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank: Washington, DC, USA, 2009

27- Bridges, K.A. Water in the West Bank: A Case Study on Palestinian Water Security. Penn Sustain. Rev. 2016

28- Feitelson, E.; Tamimi, A.; Rosenthal, G. Climate change and security in the Israeli–Palestinian context. J. Peace Res. 2012

29- Brooks, D.B.; Trottier, J.; Giordano, G. Designing a New Water Future for Israelis, and Palestinians. In Transboundary Water Issues in Israel, Palestine, and the Jordan River Basin; Springer: New York, NY, USA, 2020.

30- Israel's Chronic Water Problem
https://mfa.gov.il/MFA/IsraelExperience/AboutIsrael/Spotlight/Pages/Israel-s%20Chronic%20Water%20Problem.aspx

31- Israel’s problematic role in perpetuating water insecurity for Palestine
https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/israel-s-problematic-role-in-perpetuating-water-insecurity-for-palestine/

32- Made in Israel Agricultural Export from Occupied Territories
https://www.whoprofits.org/flash-report/made-in-israel-agricultural-export-from-occupied-territories/

33- DANIELLE ABRAHAM THIERRY NGOGA," How Israel became a world leader in agriculture and water",(London : Tony Blair Institute for Global

Change, 2018)
Israel's agriculture output, export up in 2017: report
http://www.xinhuanet.com/english/2018-07/25/c_137345956.htm
34- Israel - Country Commercial Guide
https://www.trade.gov/knowledge-product/israel-agriculture
35- AGRICULTURE IN ISRAEL - GROWTH, TRENDS, COVID-19 IMPACT, AND FORECASTS (2021 – 2026)
https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/agriculture-in-israel-market

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 82
December 2022

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-eighth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233